فاعلية الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية

The Effective of the Chinese Position Towards the Achievement of Palestinian Political Goals

علاء الديك[1،*]، ودينغ جون[1]

Alaa Aldeek[1] & Jun Ding[1]

[1]قسم الدراسات الصينية، معهد دراسات الشرق الأوسط، جامعة شانغهاي للدراسات الدولية، شانغهاي، الصين.

[1]Department of Chinese Studies, Institute of Middle East Studies, Shanghai International Studies University, Shanghai, China.

*الباحث المراسل: alaaaldeek@hotmail.com

تاريخ التسليم: (2023/2/11)، تاريخ القبول: (2023/5/30)، تاريخ النشر: (2024/4/1)

DOI: 10.35552/0247.38.4.2184

ملخص

إن العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تفض لقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وفقاً لخيار التسوية الذي نتج عنه توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، أو وفقا لما جاء في قرارات الشرعية الدولية منذ عام 1948 من أجل تحقيق تلك الغاية. وعليه، كثر الجدل داخل الساحة الفلسطينية، حول فاعلية وأهمية الخيار التفاوضي في تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية مستقبلاً. فالصين تدعم الحل السياسي التفاوضي شريطة التطبيق الحازم والثابت للقانون الدولي والقرارات الدولية تجاه حل القضية الفلسطينية، وأن على إسرائيل الالتزام بذلك، وأيضا على الولايات المتحدة الالتزام بذلك كراعي وطرف بالتسوية السياسية، والكف عن تجاهل حقوق الفلسطينيين السياسية، والعمل الجاد لدعم تطبيق قرارات الشرعية الدولية تجاههم، وذلك احتراماً لمبدأ سيادة وحقوق الدول، بعيداً عن الأعمال الأحادية وسياسة إزدواجية المعايير، والتي من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين. إضافة لذلك، فالفلسطينيون أيضا يتحملون جزءا من المسؤولية، فهم مطالبون بتوحيد وتحديد رؤيتهم الوطنية لتحقيق أهدافهم السياسية، إذ إن الموقف السياسي الفلسطيني المتغير في تطور، والانقسام الداخلي يلقي بظلاله على المشهد السياسي الفلسطيني، فالخيار التفاوضي مثلاً أصبح خيارا إستراتيجيا لدى العديد من الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وأهمها حركة فتح، والخيار المقاوم أصبح أيضا خيارا مطلبيا. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية الموقف الصيني تجاه دعم تحقيق الحقوق السياسة الفلسطينية، في مرحلة العمل الثوري ومرحلة العمل السياسي، وخصوصا في ظل تنامي جملة من التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية

على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وفقاً للثابت والمتغير في الموقف الصيني والفلسطيني وموقف بعض الأطراف الراعية للخيار التفاوضي تجاه حل القضية الفلسطينية، وأهم تلك المتغيرات: أن الإدارة الأمريكية تعطل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، متجاهلةً بذلك الحقوقَ السياسية للفلسطينيين، وتسعى لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والدول العربية فقط. وأيضا، وضوح الموقف السياسي في إسرائيل، بعدم قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وتعزيز العمل الأحادي بفرض السيطرة الأمنية والسياسية والاقتصادية على الأرض. وكذلك غياب رؤية وطنية فلسطينية محددة وموحدة للتغلب على ما سبق، وغياب أي سيناريوهات مستقبلية متفق عليها للخروج من الأزمة الراهنة. وخلصت الدراسة إلى أن فاعلية موقف الصين تجاه دعم حل القضية الفلسطينية ثابت ومستمر، وسيساعد على نجاح العملية السياسية، وتحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية، شريطةَ تطبيق القانون الدولي والقرارات ذات الصلة على القضية الفلسطينية؛ لأن الثبات في الموقف الصيني حيال القضية الفلسطينية، قبل وبعد المسار السياسي، لم يتغير، في حين أن هناك أطرافاً، وهي جزء من العملية السياسية، قد غيرت موقفها. وعليه، فإن أثر فاعلية الموقف الصيني تتجلى بدعوة الصين لتعزيز مبدأ التعددية الدولية، واحترام سيادة وحقوق الدول وفقاً للقانون الدولي، وهذا سيساهم في دعم وتحقيق الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني. وستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون.

الكلمات الافتتاحية: الصين، الخيار التفاوضي، الدولة الفلسطينية، الأمم المتحدة.

Abstract

The political process between the Palestinians and the Israelis did not lead to the establishment of an independent and sovereign Palestinian state in accordance with the settlement option that led to the signing of the Oslo Accords in 1993, or as stipulated in international legitimacy. Accordingly, there has been a great debate within the Palestinian arena about the effectiveness and importance of the negotiating option in achieving Palestinian political goals in the future. China supports a negotiated political solution, provided the firm and consistent implementation of international law and international resolutions towards resolving the Palestinian issue, and that Israel and the United States, as a sponsor of the political settlement, abide by that, and refrain from ignoring the political rights of the Palestinians, and work hard to support the implementation of international law towards Palestine, and respect the principle of state sovereignty and rights, away from unilateral measures and politics which threats international peace and security. The Palestinians also bear part of the responsibility, as they must unify their national vision to achieve their

political goals. The changing Palestinian political position is evolving, and the internal division is the master of the situation. For this reason, the option of negotiation has become a strategic choice for many Palestinian factions within the framework of the Palestine Liberation Organization, the most important of which is Fatah, and rejected by others. The study aimed to assess the effective of the Chinese position towards supporting the realization of Palestinian political rights, in the stage of revolutionary action and the stage of political action, especially in light of the growing number of challenges afflicting the Palestinian cause at the local, regional and international levels, according to the constant and variable in the Chinese and Palestinian position, and the position of some parties, the sponsor of the negotiating option towards resolving the Palestinian issue, and the most important of these variables: the American administration obstructs the implementation of international legitimacy decisions, ignores the political rights of the Palestinians, and seeks to strengthen the influence of Israel and its allies, as well as clarity of the political position in Israel not to accept the establishment of an independent and sovereign Palestinian state, and to encourage unilateral action to impose security, political and economic control. And the absence of a specific, unified and agreed-upon Palestinian national vision to get out of the current crisis. The study concluded that the effective of China's position towards supporting the solution of the Palestinian issue is consistent and continuous, and will help the success of the political process and the achievement of Palestinian political goals, provided that international law and relevant decisions are applied to the Palestinian issue, because the stability in the Chinese position regarding the Palestinian issue, before and after the political track, has not changed, while there are parties that are part of the political process has changed its position. Accordingly, the impact of the effective of the Chinese position is evident in China's call to promote the principle of international pluralism and respect for the sovereignty and rights of states in accordance with international law, and this will contribute to supporting and achieving the political goals of the Palestinian people. The study will depend on the historical method and the content analysis method.

Keywords: China, the negotiating option, the Palestinian state, the United Nations.

مقدمة الدراسة

اتبعت الصين سياسة الانفتاح في العلاقات الخارجية من أجل تحقيق الأمن والسلام، والتنمية السلمية بسبب التزامها الأخلاقي والقانوني بالتقدم البشري والتناغم العالمي، وتعتبر هذه من أهم ركائز خصائص الدبلوماسية الصينية، من أجل تحقيق مبدأ التعددية، وتعزيز النظام الدولي وفق القانون، وعلى أساس احترام حقوق الدول وسيادتها، بصرف النظر عن القوة والحجم والثروة لكل دولة.

فمنذ انعقاد مؤتمر باندونغ 1955 في إندونيسيا، والذي حضرته الصين إلى جانب 29 دولة أفريقية وآسيوية، أكدت الصين سعيها وحرصها على تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، وإيجاد أسس جديدة للعلاقات الدولية، ووضع حد للنفوذ والسيطرة الأجنبية والاستعمار، من أجل احترام سيادة الدول وحقوقها المشروعة، وعدم التدخل في شؤونها، واحترام حقوق الإنسان، وفض النزاعات بالطرق السلمية. فالصين عضو مؤسس في الأمم المتحدة منذ عام 1942، واستعادت مقعدها في الأمم المتحدة عام 1971، وأصبحت عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وبالتالي أصبح لديها علاقات دبلوماسية دولية مع أكثر من 169 دولة.

ومع تزايد التحديات في المنطقة العربية منذ عقود، والمتمثلة في عدم الاستقرار الجيوسياسي بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم شعوب ودول المنطقة، ولعل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي هو جوهر تلك الأزمات والقضايا العالقة في المنطقة العربية. وعليه، تأتي هذه الدراسة لتعرج على استقرار وثبات الموقف الصيني والسياسة الخارجية الصينية تجاه قضايا المنطقة العربية، وأهمها القضية الفلسطينية، بهدف دعم حل سياسي لها وفقاً للقانون الدولي ومبادرة السلام العربية؛ بهدف تحقيق الأهداف السياسية للفلسطينيين، والاستقرار والازدهار لكل شعوب المنطقة.

مشكلة الدراسة

لازالت القضية الفلسطينية دون حل نتيجةً عدد من التحديات التي تؤثر على تحقيق وتجسيد الأهداف السياسية الفلسطينية، والمتعلقة بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وفقاً للقانون الدولي والاتفاقيات والقرارات ذات الصلة، وأهمها: الموقف الأمريكي المتجاهل للحقوق السياسية الفلسطينية، والموقف الإسرائيلي الرافض لتجسيد الحقوق الفلسطينية وفقا للقانون الدولي، والموقف الدولي غير القادر على تطبيق القانون الدولي والقرارات ذات الصلة على القضية الفلسطينية تجاه حلها، وكذلك الحالة الفلسطينية المتردية والمتمثلة في الانقسام السياسي والجغرافي، وعدم الاتفاق على برنامج ورؤية موحدة لتحقيق الأهداف الوطنية السياسية. في المقابل، هناك فاعلية لموقف الصين تجاه حل القضية الفلسطينية، والتي تتصف بالدعم والثبات، سواء إبان العمل الثوري أو العمل السياسي لاحقاً، فالصين تسعى بثبات لتجسيد القانون الدولي تجاه الحقوق السياسية الفلسطينية، وفق حل سياسي يُفضي لتحقيق حل الدولتين. وعليه، جاءت هذه الدراسة لتقييم أثر

فاعلية الثبات في الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية، سواء قبل أو بعد عملية التسوية السياسية.

فرضية الدراسة

تتناول الدراسة فرضية مفادُها أن هناك عوامل ومحددات تتحكم وتؤثر في رسم ونجاح السياسة الخارجية الصينية تجاه السعي لحل القضية الفلسطينية، وأهمها: الموقف الإسرائيلي من حل القضية الفلسطينية، والموقف الأمريكي تجاه السعي لحل القضية الفلسطينية، والموقف العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية، والوضع الداخلي الفلسطيني المتعلق بالانقسام. في المقابل، فإن الموقف الصيني ثابت وفعال تجاه السعي لحل القضية الفلسطينية.

لذلك، ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: هل الموقف الصيني تجاه دعم تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية فعال وثابت، في كلا المرحلتين، مرحلة العمل الثوري ومرحلة التسوية السياسية؟ على الرغم من تلك العوامل المؤثرة.

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسَ للدراسة هو تقييم مدى فاعلية الموقف الصيني تجاه دعم تحقيق الحقوق السياسة الفلسطينية، وخصوصاً في ظل جملة من التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في استشراف حل القضية الفلسطينية على الرغم من التحديات التي تعصف بها، ومحاولة التعرف على تلك التحديات التي تحول دون تحقيق ذلك، وكذلك التعرف على أثر فاعلية الموقف الصيني الثابت في دعم حل القضية الفلسطينية، وخاصة في مرحلة العمل الثوري ومرحلة العمل التفاوضي، وأيضا إثراء البحث العلمي بدراسة جديدة تتناول فاعلية الموقف الصيني تجاه دعم تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية، على الرغم من التغييرات التي طرأت على مواقف العديد من الأطراف والدول في تجاهل القضية الفلسطينية، وعدم الجدية في السعي لحلها.

منهج الدراسة

ستعتمد الدراسة على المناهج العلمية التالية:

- المنهج التاريخي، حيث سيتم من خلال هذا المنهج تتبع تسلسل الأحداث التاريخية من أجل الوصول لنتائج تخدم موضوع البحث.
- منهج تحليل المضمون، حيث يتم استخدام هذا المنهج نظراً لأهميته في عرض المعلومات والأحداث الخاصة بموضوع البحث، ومحاولة تحليلها ونقدها.

مصطلحات الدراسة

الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتنفيذ القرار 194 بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وفق القانون الدولي، وإلزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة برعاية أممية، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام متعدد الأطراف، والالتزام بمبادرة السلام العربية، والتمسك بمبادرة النقاط الأربع الصينية عام 2017 لحل الصراع، والتي قبلها الفلسطينيون وطالبوا باعتمادها وتنفيذها كمبادرة دولية.

منظمة التحرير الفلسطينية: في عام 1964 قرر العرب في القمة المنعقدة بالقاهرة إنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وكلف المؤتمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين بجامعة الدول العربية آنذاك لتحقيق هذه الغاية، وبعد مشاورات حثيثة تمكن الشقيري من عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس عام 1964، وتم الإعلان فيه عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وإقرار الميثاق القومي. وفي مؤتمر القمة العربي بالرباط من العامِ نفسِه، قرر العرب بالإجماع اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبذلك تبلورت فكرة هذا الكيان الفلسطيني كإطار قومي تعبوي وضع في مقدمة أولوياته تعبئة الشعب الفلسطيني، وتنظيمه لتحرير أرضه وتقرير مصيره.

السلطة الوطنية الفلسطينية: في عام 1993 تم الإعلان عن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة بتاريخ 12\10\1993 بتونس، واعتُبِرت السلطة الوطنية الفلسطينية امتدادا للمنظمة بالداخل، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، واكتسبت هذه السلطة شرعية سياسية تمثيلية عقب انتخابات 1996.

اتفاق أوسلو: في عام 1991 تمت الدعوة لعقد مؤتمر مدريد الدولي لحل الصراع العربي الإسرائيلي من قبل الإدارة الأمريكية، وسرعان ما فشلت تلك المفاوضات بسبب الرعاية الأمريكية للموقف الإسرائيلي، وعندئذ لم يُتحْ لمفاوضات واشنطن التقدم أو النجاح. في المقابل، تم الإعلان عن مفاوضات كانت تجري سراً بمدينة أوسلو النرويجية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي أسفرت عن اتفاق مبادئ "إنشاء حكم ذاتي" في الأراضي الفلسطينية، وعن تحديد قضايا أساسية ستكون ضمن مفاوضات ما سمي بالحل النهائي، وتم تحديد خمس سنوات لهذا الاتفاق. بناءً عليه تم توقيع اتفاق أوسلو بتاريخ 1993/09/13 وتمت مبادلة رسائل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وعندئذ دخلت القضية الفلسطينية مساراً جديداً عنوانه: الاعتراف بإسرائيل.

خلفية الدراسة

أعلنت الصين التزامها بمبدأ التعددية الدولية؛ بهدف تحقيق التعايش والمنفعة المتبادلة والمصير المشترك، ثم تبنت استراتيجية الانفتاح تجاه الآخرين في فترة السبعينيات، على أساس التعاون والاحترام المتبادل، واحترام سيادة الدول وحقوقها، وعدم التدخل في شؤونها أو الاعتداء عليها، بما يخدم تحقيق السلام والتنمية (سياسة الصين الخارجية، 2019). فعلى سبيل المثال، ارتبطت العلاقات الصينية العربية بطريق الحرير براً وبحراً منذ أكثر من ألفي عام، بقي خلالها السلام والتعاون والانفتاح والمنفعة المتبادلة، قيماً مشتركة في التواصل بين الجانبين (سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016).

تطورت السياسة الخارجية الصينية تجاه فلسطين، وأصبح هناك تطور وتبادل ملحوظ في العلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والثقافية والإعلامية بين الجانبين، بحيث أصبح هناك دور فعال وملحوظ وثابت تجاه العملية والتسوية السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من منظور الصين (الهليس، 2015، ص4-78). ولعل من أبرزها، طرحُ الصين اقتراحاً سياسياً عرف باسم "النقاط الأربع" من أجل تسوية الصراع، والسعي لحل القضية الفلسطينية وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والذي جاء فيه على لسان وزير الخارجية الصيني وانغ لي بتاريخ 17 مايو 2021، في الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية والتطورات الميدانية آنذاك، أنه يجب وقف دوامة العنف والأعمال العسكرية والعدائية فوراً في الأراضي المحتلة بين الأطراف، وأن على إسرائيل ممارسة ضبط النفس على وجه الخصوص، وتحث الصين إسرائيل الوفاء بالتزاماتها بجدية بموجب القانون الدولي والمعاهدات الدولية تجاه الشعب الفلسطيني المحتل، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل شامل، وضمان سلامة المدنيين وحقوقهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية فوراً، وعلى المجتمع الدولي دعم فلسطين وشعبها وهذا واجب دولي، وعلى مجلس الأمن اتخاذ إجراءات قوية وفورية من أجل إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، والتأكيد على مبدأ حل الدولتين، وتدعو الصين الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحمل مسؤولياتها، واتخاذ موقف عادل ودعم مجلس الأمن للقيام بدوره لحل القضية الفلسطينية والدفع بالتسوية السياسية باتجاه الحل وفق قرارات الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة، وكذلك تدعم الصين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الصديقة للعب دور أكبرَ من أجل تحقيق تلك الغاية، وأخيراً، تدعم الصين مبدأ حل الدولتين وفق الخيار التفاوضي ومحادثات السلام بين الجانبين، على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق التعايش السلمي بين الطرفين، والتناغم بين الأطراف لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط" (China pushes four-point Israeli-Palestinian peace plan, August 2017).

والجدير بالذكر هنا، هو عمق الصداقة والاهتمام التاريخي للعلاقة بين الجانبين، وخصوصا بعد العامل الأيديولوجي لدى الصين، المحفز للسياسة الخارجية الصينية بالاهتمام بالصراع العربي – الإسرائيلي، وقد تبلور هذا الموقف منذ انعقاد مؤتمر بادونغ في أندونسيا عام 1955، حتى قيام

الثورة الثقافية عام 1965، وبذلك اعتبر مؤتمر بادونغ هو بداية الانفتاح الصيني على القضية الفلسطينية، من خلال انفتاحها التدريجي على العالم العربي، وقد قامت الصين بترجمة هذا الموقف بعد أن قامت بتوجيه دعوة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية لزيارتها، فقام أحمد الشقيري بتلبية الدعوة وزيارة الصين على رأس وفد من المنظمة في مارس عام 1965، وخلالها أكد الرئيس الصيني الراحل ماو تسي تونغ على عدالة القضية الفلسطينية، وأمر بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بكين؛ الأمر الذي عزز من مكانة المنظمة على المستوى الإقليمي والدولي آنذاك (عيادي، 2019).

لذلك، فالعلاقات الصينية - الفلسطينية قد تطورت على مراحل، حيث بدأت الاتصالات الرسمية المباشرة بين الصين والفلسطينيين في عام 1964، وبذلك مرت العلاقات الصينية - الفلسطينية بثلاث مراحل مهمة، الأولى من 1964 إلى 1976، والثانية ما بين 1976 - 1993، والثالثة من 1993- 2013. وسنقوم بالحديث عن تفاصيل تلك المراحل في الفصل الثاني والثالث من الدراسة، عند الحديث عن المسيرة الثورية والسياسية الفلسطينية خلال الفترة (1964-1993) وعلاقة الصين بحركة التحرر الوطنية الفلسطينية وموقفها من العملية السياسية، وكذلك الاعتراف الرسمي الصيني بالدولة الفلسطينية عام 1988 في الأمم المتحدة.

في المقابل، طرأت تحولات فكرية وسياسية على الحركة الوطنية الفلسطينية وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية تجاه حل القضية الفلسطينية، فمن الكفاح المسلح لتحرير الأرض والإنسان إلى الخيار التفاوضي والتسوية السياسية على مبدأ الاعتراف بإسرائيل كدولة، ونبذ كل أشكال العنف، مقابل توقيع "اتفاق أوسلو" والذي أفضى لقيام سلطة وطنية فلسطينية، بشرط أن تنتهي هذه المرحلة في عام 1999، ويتم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وفق قرارات الأمم المتحدة 181 و242 و338 (أبو عمشة، 2015، ص81)، وذلك برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

في المحصلة، فإن لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية خطوة أساسية لتطوير الحياة السياسية الفلسطينية، وبذلك أصبحت تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة والتحرير والاستقلال، ولكن سرعان ما تراجع هذا الدور حسب ما يرى البعض، لأنها لم تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني السياسية، وكذلك ولم تعد قادرة على توحيد الفلسطينيين ببرنامج ورؤية وطنية موحدة، وذلك نتيجة التحولات السياسية والفكرية التي عصفت بها على مدار العقود الثلاث السابقة، وتمسكها فقط بالخيار التفاوضي الذي لم يحقق أهداف الشعب الفلسطيني السياسية من جهة، ومن جهة أخرى الثقة بالإدارة الأمريكية التي تدعم إسرائيل وتتجاهل حقوق الفلسطينيين المشروعه وفق القانون والمعاهدات الدولية التي قامت هي برعايتها.

وسنتحدث في البند الرابع من الدراسة عن اتفاق أوسلو، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1993-1994)، وما رافق ذلك من تطورات سياسية وميدانية متسارعة أثرت على العملية السلمية وجهود التسوية، ومن أهمها: الانقسام الداخلي الفلسطيني عام 2007، حيث قامت حركة حماس التي تؤيد الخيار المقاوم لتحقيق الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني بالسيطرة

العسكرية على قطاع غزة، وبذلك أصبحنا أمام واقع فيه حكومة تؤيد الخيار السلمي والتفاوضي بعيداً عن خيار المقاومة، في رام الله، وحكومة أخرى تسيطر على قطاع غزة، وتتمسك بخيار المقاومة لتحقيق الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني، وتطالب بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، والاتفاق على برنامج وطني لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، الأمر الذي لم يقدر الفلسطينيين على إنجازه لليوم، وكذلك سنتناول تطور العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل منذ عام 1992، في البند الثالث من الدراسة، وكيف أثر ويؤثر هذا المحور على العملية السلمية، وصولاً لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني السياسية، والتي تدعمها وتقف لجانبها الصين بثبات.

وأيضا موقف الإدارات الأمريكية من العملية السياسية، وخصوصا في الفترة ما بين 2016-2021، حيث أصدر الرئيس السابق دونالد ترامب، والذي أصبح رئيساً عام 2016، إجراءات صارمة وأحادية ضد الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة، ضارباً بعرض الحائط القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية الموقعة بهذا الخصوص، وأهمها الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بشرعية الاستيطان على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتبار الأراضي المحتلة عام 1967 أراضي متنازَعاً عليها وليست محتلة، وإغلاق مكتب منظمة التحرير بواشنطن، وقطع التمويل عن السلطة الفلسطينية لرفضها سياسة الإدارة الأمريكية آنذاك تجاه الفلسطينيين وقضيتهم، وقطع التمويل المالي عن وكالة الأونروا، وشن حملة غير مسبوقة عليها من أجل إلغائها بذريعة الفساد، والدعوة لتحويل المخيمات لأحياء مدنية، وتحويل تمويل الأونروا لصالح مشاريع تنموية من خلال ما عرف ورشة المنامة "السلام من أجل الازدهار" لإحداث خرق في العلاقات بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية، ومحاولة فرض ما يعرف "بصفقة القرن" على الفلسطينيين، المرفوضة لديهم رسميا وشعبيا، وأخيرا تفهم الولايات المتحدة لحاجة إسرائيل لضم أجزاء واسعة من الضفة الفلسطينية، وبالتالي تشكيل حكم إداري ذاتي للفلسطينيين وليس دولة فلسطينية.

ومع نجاح الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن في الانتخابات التي أجريت عام 2021، إلا أن السياسة الأمريكية مازالت تسير ببطء شديد تجاه عملية التسوية السياسة تجاه القضية الفلسطينية، ولم يرَ الشعب الفلسطيني أي خطوات عملية من قبل تلك الإدارة لتحقيق أهداف وطموحات الفلسطينيين السياسية، بل على العكس، تستخدم الفيتو عندما يتعلق الأمر بفلسطين، ومع انشغال الإدارة الأمريكية بملفات إقليمية ودولية أكثر تعقيداً بالنسبة لها، والتي تعتبرها تشكل خطرا على أمنها القومي، وأهمها: ملف إيران النووي، صعود الصين والتقارب السعودي والخليجي – الصيني، والعربي – الصيني، والصيني – الأفريقي، الحرب الروسية – الأوكرانية، وملفات أمنية واقتصادية أخرى، فإن القضية الفلسطينية على الهامش، وكونها تعتبر إسرائيل الحليف الإستراتيجي لها في المنطقة، ويجب الحفاظ عليها، وبالتالي لا تستطيع المضي قدماً في اي إجراءات ترفضها أو لا تحبذها إسرائيل، حتى لو كان الأمر مرتبطا بالقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، وهذا ما سنتناوله في البند السادس من الدراسة عند الحديث عن دور الإدارة الأمريكية في العملية السياسية في الفترة (2016-2021).

وسنتناول في البند السابع من الدراسة، موقف المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وأهمها الموقف الأمريكي والموقف الصيني، فالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الفيتو في أروقة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، عندما يتعلق الأمر بتنفيذ مشاريع قرارات دولية وأممية تتعلق بفلسطين وبالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، علماً أن الإدارة الأمريكية هي الراعي للعملية التفاوضية، والمؤيدة لمبدأ حل الدولتين على مدار الحكومات المتعاقبة، ولكن لم يرَ هذا المشروع النور، ولا يزال الفلسطينيون ينتظرون هذا الحق منذ عام 1967 وليومنا هذا. في المقابل، فإن الصين تدعم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني في أروقة الأمم المتحدة، وتطالب بالعمل المشترك والجماعي مع الأطراف الدولية، بما في ذلك العمل مع الإدارة الأمريكية؛ لتعزيز مبدأ التعددية في عمل المنظومة الدولية والسعي جدياً لحل معظم القضايا العالقة، وأهمها القضية الفلسطينية وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ولكن هذا الأمر لا يزال يحتاج لإرادة سياسية قوية من المجتمع الدولي لعدم السماح للإدارة الأمريكية بالأعمال الأحادية وأنها فوق القانون مع حلفائها وشركائها بهدف تعزيز النفوذ، وبالتالي تعريض المنظومة الدولية والقانون الدولي للعجز في قدرته على حماية سيادة واستقلالية وحقوق الدول الأعضاء، وعندئذ تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

في المحصلة، فموقف الصين تجاه تحقيق الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني واضح وصريح في كلا المرحلتين، مرحلة التحرر الوطني الثورية قبل المرحلة السياسية التفاوضية، وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، والسير في مرحلة البناء والتحرير معاً وفق الخيار التفاوضي السياسي. في المقابل، فإن التغير والتحول الذي طرأ على الحياة الثورية والسياسية الفلسطينية، وما تبع ذلك من انقسام فلسطيني في الرؤى والتوجهات لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني السياسية، سواء برام الله أو غزة، فالقرار السياسي الفلسطيني لا يزال يعول على الإدارة الأمريكية، ومن جهة أخرى موقف الإدارة الأمريكية، الراعي والوسيط للعملية التفاوضية الساسية وعضو في اللجنة الرباعية، لا يزال يدعم إسرائيل ويتجاهل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وما تبع ذلك من انقسامات في أروقة الأمم المتحدة بين مؤيد ومعارض، والتي انعكست سلبياً على المضي قدماً لتحقيق السلام ونجاح مبدأ حل الدولتين، يجعل جهود الدبلوماسية الصينية الفعالة تجاه الحل السلمي المبني على احترام سيادة واستقلالية وحقوق الدول وفقاً للقانون الدولي والشرعية الدولية، صعب المنال بالظروف الحالية، فالمعضلة ليست في الحل السلمي ذاته، أو في الدبلوماسية الصينية ذات الخصائص الصينية وتوجهاتها المستقبلية، وإنما في الوضع الداخلي الفلسطيني وما يعانيه من انقسامات حادة في البرامج والتوجهات، وكذلك في الموقف الأمريكي وحلفائه الرافض لتطبيق القانون الدولي تجاه القضية الفلسطينية. وعليه، سيبقى الموقف الصيني الفعال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك المعضلتين السابقتين من الناحية العملية، ولكن في جوهره هو موقف ودور إيجابي يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة وتقرير المصير.

وعليه، فالقرار السياسي الفلسطيني له اعتبارات داخلية، تتمثل في ضرورة استمرار سيطرة حركة فتح على المنظمة والنظام السياسي الفلسطيني من أجل صنع القرار، الحقوق والثوابت، طبيعة الصراع بين حركتي فتح وحماس ووجود دوافع سياسية واقتصادية لهذا الصراع، في ظل

وجود أيديولوجيات مختلفة بينهما، ومن جهة أخرى هناك اعتبارات خارجية، تتمثل في السياسة الدولية، الموقف العربي الرسمي، والسياسات الإسرائيلية، وموازين القوى. فهذا يجعل الموقف الفلسطيني في تغير مستمر، مما قد يؤثر في تحقيق طموحاتهم تجاه تجسيد حقوقهم السياسية، وأيضاً عرقلة الموقف الصيني الإيجابي والثابت تجاه تلك الحقوق والطموحات، وهذا ما ستتناوله الدراسة بالتحليل والمناقشة.

الصين والمسيرة الثورية والسياسية الفلسطينية (1964-1993)

في الثامن والعشرين من أيار لعام 1964 تم الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في افتتاح أعمال المجلس الوطني الفلسطيني الأول بمدينة القدس، وبذلك تم إنشاء أول كيان فلسطيني يمثل الكل الفلسطيني بكل أطيافه ومكوناته، وأعلن أن هدفه تقرير مصير الشعب الفلسطيني بالتحرر والعوده والاستقلال، وتحقيق أهدافه السياسية، بعد ستة عشر عاما من نكبته عام 1948، وما رافق ذلك من قهر سياسي واقتصادي واجتماعي، وصدور قرار تقسيم فلسطين 181 عام 1947 (الصمادي، 2008).

وعليه، اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها من خلال إجماع الفلسطينيين بكل مكوناتهم السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية، على الأهداف التي نشأت تلك المنظمة من أجل تحقيقها أولا، وهي تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني السياسية، في الحرية والعودة وتقرير المصير، وثانيا التفاف وإجماع الكل الفلسطيني حول خيار المقاومة المسلحة، الذي انتهجته المنظمة كوسيلة رئيسةٍ دون سواها لتحقيق هذه الأهداف، فأصبحت المنظمة بذلك الحاضنة الوطنية للكل الفلسطيني لتحقيق المشروع الوطني وأهدافه السياسية. وعربياً، اكتسبت المنظمة شرعيتها من خلال الاعتراف بها في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الدار البيضاء عام 1974، كممثل شرعي ووحيد للكل الفلسطيني ومكوناته السياسية والاجتماعية والفكرية والمدنية (شفيق، 1997، ص92-113).

وعلى إثر هزيمة حرب حزيران عام 1967، واحتلال إسرائيل لأراضي ومناطق عربية، خرجت مشاريع التسوية الإقليمية والدولية الداعمة لقرار مجلس الأمن 242، حيث جاء في القرار أن على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، مع الإشارة إلى الاعتراف بدولة إسرائيل ضمنياً من قبل العرب، دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين، على اعتبار أنها مشكلة لاجئين، وعليه، توالت المشاريع واللجان والبعثات الدبلوماسية على المنطقة لإقناع العرب والفلسطينيين بضرورة القبول بإسرائيل والواقع المستجد، والذي قوبل فلسطينياً بالرفض آنذاك (الصمادي، 2008).

فالأداء السياسي والوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية انسجم مع وجودها كحاضنة وطنية للكل الفلسطيني، وبشراكة سياسية ووطنية حقيقية، ضمن رؤية وطنية موحدة قادرة على تمثيل الكل الفلسطيني لتحقيق مشروعه الوطني وتحقيق أهدافه السياسية، والدليل تجلى بموقفها الوطني والسياسي عام 1969 وبدورة المجلس الوطني الخامسة، حيث رفضت المنظمة الحلول السلمية وخيار التسوية والقرار الدولي 242، وأكدت على نهج الكفاح المسلح لتقرير المصير وتحقيق تطلعات وطموحات وأهداف الشعب الفلسطيني السياسية من جهة، ومن جهة أخرى في عدم التدخل

بالشؤون الداخلية العربية، مقابل عدم مس الدول العربية بالقضية الفلسطينية والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، أو أي محاولة من أجل فرض مشاريع تصفوية على الفلسطينيين، الذين لهم الحق بتحرير وطنهم، والعودة الشاملة إليه، وتقرير مصيرهم بأنفسهم (الصمادي، 2008). وعليه، تم التأكيد على التصدي بحزم وثبات لكافة الحلول الاستسلامية السلمية، ورفض كافة الاتفاقيات والقرارات والمشاريع التصفوية، التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه السياسية.

ومع تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 واستقلال الدول العربية عن حقبة الاستعمار البريطاني، أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومعظم الدول العربية خلال الفترة 1956-1990، حيث أيدت الصين بحزم وثبات حركات التحرر الوطني العربي، ونضالات الأمم من أجل تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، والحفاظ على حقوقها (سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016). ولعل ذلك سمة من سمات أساسية لإيديولوجيا الدبلوماسية الصينية تجاه المنطقة العربية وقضاياها الوطنية، وأهمها: "فكر ماو" وهو الفكر الثوري للخلاص من الاستعمار الأجنبي والسعي للتحرير من أجل تحقيق السيادة والاستقلال، وهذا الفكر يمثل سياسة الصين الخارجية آنذاك، والذي يعتبر أيديولوجية الدولة الصينية في عهد ماو، وبذلك أصبحت تطلعات الصين تنسجم مع تطلعات شعوب ودول المنطقة العربية، وخصوصا في الخلاص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال والسيادة لكل دولة على أرضها (عبد الغني، 2012، ص198-219). وباعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في المنطقة العربية، حافظت الصين على اهتمامها بالقضية الفلسطينية ودعمها الثابت والحازم للحقوق السياسية الفلسطينية، وفق تطلعات الشعب العربي الفلسطيني بالخلاص من الاحتلال وتحقيق الاستقلال والسيادة على الأرض الفلسطينية.

وبعودة الصين لأروقة الأمم المتحدة واستعادة مقعدها الدائم عام 1971، والتزامها بميثاق الأمم المتحدة الذي شاركت بصياغته عام 1942، ومع إعلان الصين عن سياستها الجديدة مطلع 1978 والمتمثلة بتحقيق الاستقرار والأمن والسلام للشعوب كافة، على أساس العمل متعدد الأطراف واحترام سيادة واستقلال الدول وحقوقها (سياسة الصين الخارجية، 2019). وعليه، أيدت ودعمت بثبات حقوق الشعب الفلسطيني السياسية وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، متمسكة بالمنهج الجديد تجاه العالم وقضاياه، كلاعب دولي إيجابي يسعى لتحقيق السلام والأمن والتنمية. وعندئذ تبنت الصين المواقف العربية والفلسطينية تجاه حل القضية من خلال عرضها ومناقشتها في المحافل الدولية، وتبلورت رؤيتها في أن أزمة الشرق الأوسط هي احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة عام 1967، وأن أي حل عادل يجب أن يقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي من هذه الأراضي وتنفيذ قرارات الشرعية والقانون الدولي، ومن ثم حق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة؛ تحقيقاً لرغبات وتطلعات الشعب الفلسطيني السياسية.

وفي ظل تزايد الضغوط العربية على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل السعي لإيجاد طريق للتسوية السياسية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، من خلال المحافل الدولية، وخصوصًا أن تلك القيادة تعمل وتقاتل وتحاور من داخل الدول العربية، الأمر الذي جعلها تعاني ظروفا داخلية

غير مستقرة مع تلك الدول، أثرت على توجهات المنظمة لاحقاً، كالظروف في لبنان عام 1975، والأردن عام 1970، ومحاولة سوريا إحكام السيطرة على القرار الفلسطيني، وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، بمعنى أن الضغوطات عليها كانت مباشرة، وخصوصا أن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية والظروف التاريخية التي أحطيت بها، والمتغيرات السياسية التي واكبتها، والتحولات التي طرأت على منطلقاتها وبرامجها، فلا مناص أمامها سوى الاحتكام لأليات صنع القرار فيها، والسير نحو مصلحتها في المحصلة، فأيلول الأسود في الأردن والحرب الأهلية اللبنانية، ودخول بيروت من قبل إسرائيل في يونيو عام 1982، وخروج قيادة المنظمة من بيروت إلى تونس في أغسطس عام 1982، واتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية، عوامل ساهمت بشكل كبير في التغير الذي طرأ على منظمة التحرير. والجدير بالذكر هنا، أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لا تريد أن تعزل نفسها عن عمقها العربي والإقليمي والدولي.

وعليه، طرأت تحولات سياسية وفكرية على منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها الوطني، وأهمها: أولاً التحول عن خيار الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كاسلوب للتحرر الكامل، إلى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية، وثانيا التحول عن هدف إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني إلى سلطة وطنية فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية، ثم إلى دولة مستقلة على حدود قرار التقسيم 181، ومنه إلى القبول بحكم ذاتي انتقالي بالضفة والقطاع عام 1993، وثالثا التخلي عن عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم التي هجّروا منها عام 1948، وتسوية أمرهم باتفاق مقبول ومتفق عليه مع إسرائيل، ورابعاً من رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة محتلة إلى الاعتراف الرسمي الفلسطيني بوجودها وبكيانها، وخامساً من رفض الاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي 242 إلى الاعتراف الصريح به (الصمادي، 2008). وإلى ما هنالك من تحولات، كانت في مجموعها انقلابا وتغيراً على المنطلقات السياسية والعقائدية لميثاق منظمة التحرير في تحيقيق الحقوق الوطنية السياسية وتجسيدها على الأرض.

في المحصلة، على الرغم من أن خيار التسوية السلمية الذي تم اختياره من قبل القيادة السياسية لمنظمة التحرير، والذي يتماشى مع القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، ويرضي الأطراف الإقليمية والدولية ذات العلاقة، سعياً لإيجاد حل سياسي مبني على الشرعية الدولية، لكنه في المقابل، أضعف الفلسطينيين وخسروا حدتهم الوطنية والجغرافية، ولم يعد لهم حاضنة وطنية متفقين عليها كمرجعية، وفقدوا الرؤية والبرنامج الوطني الموحد لتحقيق أهدافهم السياسية، وبالتالي انعكس ذلك على قضيتهم بالتراجع والضعف والتهميش من قبل أطراف إقليمية ودولية صديقة.

اعتراف الصين بالدولة الفلسطينية عام 1988

إن العلاقات الثنائية بين الصين وفلسطين ثابتة ومستقرة، ففي عهد الرئيس الصيني الراحل ماو تسي تونغ، دعمت الصين حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ومنها حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ومن بعده واصلت الصين بثبات دعم القضية الفلسطينية من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني السياسية وفقاً للقانون الدولي، بوصفها قوة فاعلة ولها ثقلها السياسي على الساحة

الدولية. وعليه، دخلت العلاقات الثنائية الصينية – الفلسطينية مرحلة جديدة، بحيث تعززت الثقة السياسية المتبادلة وازداد التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي والإعلامي، وتم تعزيز الدعم المتبادل في القضايا الثنائية المتعددة، وصولاً لانضمام فلسطين لمبادرة الحزام الاقتصادي عام 2022 رسمياً.

في الخامس عشر من ديسمبر عام 1988 اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية بالقرار رقم 177/43، وأكدت فيه سيادة الفلسطينيين على أرضهم التي احتلت عام 1967، وهذا يعتبر اعترافاً دولياً صريحا بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، على الرغم من أنها محتلة، حيث أيد القرار 104 دول، من أهمها الصين، وصوت ضده إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (الهليس، 2015، ص4-78). وهنا نستطيع القول إن العلاقات الصينية – الفلسطينية قد دخلت في المرحلة الثانية من مراحل تطورها (1976-1993)، وهي فترة الإصلاح الداخلي والانفتاح والتحديث الصيني الشامل داخلياً وخارجياً، وبذلك فقد اختارت الصين سياستها تجاه الآخرين، وبالأخص تجاه المنطقة العربية والقضية الفلسطينية، حسب ما تُمليه الأهداف الصينية: تحقيق الأمن والسلام والتنمية من خلال التعايش والمنفعة المتبادلة والمصير المشترك، على أساس التعاون والاحترام المتبادل واحترام سيادة الدول وحقوقها، وعدم التدخل في شؤونها أو الاعتداء عليها.

وفي نوفمبر عام 1979، أعلن رئيس وزراء الصين أن مبادئ تحقيق السلام في المنطقة العربية تأتي من خلال التأييد المطلق للفلسطينيين من أجل تحقيق طموحاتهم وأهدافهم السياسية، في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وذات السيادة على أرضهم المحتلة عام 1967 (عيادي، 2019).

إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام 1992

قبل البدء بالحديث عن بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين واسرائيل عام 1992، لا بد من التذكير بمحطات رئيسة في الموقفين العربي والفلسطيني، والتي سبقت الموقف الصيني الرسمي تجاه الخيار التفاوضي وحل الصراع العربي – الإسرائيلي سلمياً، وأهمها: التحولات السياسية والفكرية التي طرأت على موقف منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الصراع، وبداية التفكير بالحل السلمي وخطاب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بالأمم المتحدة في نوفمبر عام 1974، وعندئذ تكونت جبهة الرفض، وما طرأ من تصدع وخلافات داخلية نتيجة تغير الموقف الوطني الفلسطيني تجاه حل الصراع، وظهور الانقسامات والخلافات الحادة في الحركة الوطنية، وكذلك الصراعات مع بعض الأقطار العربية، وأهمها لبنان والأردن وسوريا، وما تبع ذلك من خروج القيادة الفلسطينية من لبنان إلى تونس، وتزايد عمليات الاغتيال والتصفية للقيادات الفلسطينية، وكذلك الموقف العربي الرسمي الضاغط من أجل تسوية الصراع بالخيار التفاوضي السلمي، وما تبع ذلك من إبرام معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر نهاية السبعينيات، وأيضاً ضغط أطراف السياسة الدولية وموازين القوى، التي أصبحت تنادي بحل الصراع سلمياً وفق مرجعيات القانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

وفي خطاب آخر للرئيس الفلسطيني الراحل عرفات، في نوفمبر عام 1988 وذلك خلال انعقاد المجلس الوطني في قصر الصنوبر بالجزائر، عرف بوثيقة إعلان قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وهو الخطاب الذي سبق خطابه أمام الأمم المتحدة من جنيف، بعد أن منعته الإدارة الأمريكية من الدخول، وهي دورة خصصت لمناقشة القضية الفلسطينية في ديسمبر عام 1988، ودعوته وموافقته الصريحة لعقد مؤتمر دولي للسلام لحل الصراع العربي – الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية بالطرق السلمية (قناة الجزيرة الإخبارية، 2016). وعليه، اعتبرت أوساط فلسطينية مقربة من حركة فتح، أن إرهاصات هذا التغيير لن تلبي وتحقق الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني، ونذكر ما قاله الراحل عثمان أبو غربية – عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: إن الشعب الذي يدين كفاحه من أجل الحرية، لا يستحق الحرية" (الصمادي، 2008).

فموقف الصين تجاه التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي قد سبق تلك المتغيرات، وإن هناك نهجاً مختلفاً عن السابق، وهو الذي أدى لتطور الاتصالات بين الصين وإسرائيل، وصولاً لتبادل الاعتراف الدبلوماسي وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة في يناير عام 1992 (عيادي، 2019). فالصين أرسلت رسائل للرئيس الراحل ياسر عرفات في السبعينيات حول احتمال إقدام بعض الأنظمة العربية على تصفية المقاومة والخلاص منها، وخصوصا بعد رحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، المؤيد للمقاومة والحاضن للحركة الوطنية، إضافة لانخراط المنظمة بالتعامل مع صعوبات السياسات الداخلية للأنظمة العربية، وتزايد الخلافات والانقسامات العربية حول السياسة التي يجب العمل بها واتباعها، أضف لذلك، سعي النظام العربي لبناء الثقة ومد الجسور مع الإدارة الأمريكية، على أن تصبح الراعي والوسيط لأي عملية سياسية قادمة، وعلى الرغم من فقدان الصين للموقف العربي الرسمي الذي يمكنها من الانحياز تجاهه، إلا أنها لم تغير موقفها تجاه القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية في ظل الانفتاح الشامل تحقيقاً للأهداف الصينية مع المجتمع الدولي، علماً أن إسرائيل قد رفضت دخول الصين كطرف في أي تسوية سياسية قادمة، إلا بعد أن تعترف بإسرائيل اعترافاً كاملاً، وتقيم معها علاقات كاملة، إلا أن الصين اشترطت على إسرائيل في المقابل تخليها عن الأراضي التي احتلتها عام 1967 من أجل الاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وبناءً على ذلك، فالموقف الصيني تجاه القضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية، هو موقف واضح وليس غامضاً، سواء إبان اعتماد الخيار المقاوم أو التحول نحو خيار التسوية السياسية من قبل الفلسطينيين، أو إقامة العلاقة الدبلوماسية مع إسرائيل لاحقاً من طرف الصين.

ومع انتهاء الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفياتي، وانتهاء حرب الخليج، هيمنت الإدارة الأمريكية على النظام الدولي، وأصبح العالم يطالبها بالسعي لحل مشكلة الشرق الوسط وفق قرارات الشرعية الدولية، وبذلك عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، تحت رعاية أمريكية وأممية، ونتج عنه انفتاح الكثير من الدول على العلاقة مع إسرائيل، ومنها الصين، ويشير سجل التبادل الدبلوماسي والاعتراف بإسرائيل أن 21 دولة أعادت العلاقة مع إسرائيل ما بين عقد مؤتمر مدرير للسلام وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، بحث ارتفع العدد لحوالي 36 دولة، وعليه قام وزير خارجية إسرائيل في يناير عام 1992 بزيارة بكين، وتوقيع اتفاق إقامة العلاقة

الدبلوماسية رسمياً مع الصين، والمباشرة بفتح السفارات بين البلدين (مسلم، 2012، ص44). وعليه، تطورت العلاقات التجارية والاقتصادية في مجال الزراعة والتكنولوجيا، والعلاقات الثقافية والإعلامية، إضافة إلى العسكرية وتبادل الخبرات.

إن هذا التطور في موقف الصين يمثل نهجاً مختلفاً عن النهج السابق، وتغيراً جذرياً في الموقف الصيني السابق من أجل المنفعة والمصالح المشتركة، والذي أدى إلى بناء جسور الثقة بين الصين وإسرائيل، وصولاً لنسج علاقات دبلوماسية ناجحة ومتطورة عام 1992. في المقابل، فالإستراتيجية العربية - الفلسطينية قد تغيرت وطرأ عليها تحولات سياسية وفكرية من خيار المقاومة إلى خيار التسوية السلمية والمقاومة الشعبية السلمية منذ مطلع التسعينيات، وتزامن هذا مع انتهاء الحرب الباردة، وتحول النظام الدولي إلى الليبرالية والديمقراطية والسوق الحرة، والمطالبة بتطوير منظومة القانون الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من أجل حل القضايا والصراعات الدولية بالطرق السلمية ووفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة (عزم، 2018، ص4).

وعليه، ومع بداية مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، فقد دعمت الصين الموقف العربي - الفلسطيني وحاولت الصين القيام بدور رئيس في عملية السلام، ويأتي هذا الموقف تماشياً مع الموقف العربي الفلسطيني من جهة، وتماشياً أيضاً مع موقف الأمم المتحدة الراعية لهذا الخيار، لأن الصين جزء من المنظومة الدولية، وكذلك فإن تلك السياسية تتماشي مع أهداف الدبلوماسية الصينية الجديدة في الإصلاح والانفتاح الشامل تجاه الآخرين والقضايا ذات الاهتمام المشترك، مع التأكيد بثبات على حل قضية الشرق الأوسط "القضية الفلسطينية" وفق القانون الدولي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وعليه، فموقف الصين تجاه الحقوق السياسية الفلسطينية لم يتغير، بل قامت الصين بالتأكيد عليه ودعمه من خلال مسار التسوية السياسية الذي أصبح الخيار الإستراتيجي للفلسطينيين والعرب قبل الصينيين، وبالتالي أكدت الصين دعمها لهذا الخيار؛ كونه يلبي رغبة العرب والفلسطينيين، شريطة الالتزام بتطبيق القانون الدولي لحل القضية الفلسطينية حلاً شاملاً.

توقيع اتفاق أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية (1993-1994)

في عام 1991 تمت الدعوة من قبل الإدارة الأمريكية لعقد مؤتمر مدريد الدولي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وسرعان ما فشلت تلك المفاوضات بسبب الرعاية الأمريكية للموقف الإسرائيلي، وعندئذ لم يُتَح لتلك المفاوضات التقدم أو النجاح، وفي الأثناء حدثت المفاجأة المدوية، حيث تم الإعلان عن مفاوضات كانت تجري سراً بمدينة أوسلو النرويجية بين الفلسطينيين وإسرائيل، التي أسفرت عن اتفاق مبادئ "بإنشاء حكم ذاتي" للفلسطينيين، وعن تحديد قضايا أساسية ستكون مجال المفاوضات بما سمي لاحقاً بالحل النهائي، وتم تحديد خمس سنوات، كمرحلة انتقالية لهذا الاتفاق، علماً أنه شكل ضربة قوية لوفد المفاوضات إلى واشنطن، وأدى إلى توقفها، وبناءً عليه تم توقيع اتفاق أوسلو بتاريخ 13\09\1993، وتمت مبادلة رسائل الاعتراف والعلاقات

الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وعندئذ دخلت القضية الفلسطينية مساراً جديداً عنوانه: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود (الحسن، 2010، ص7).

وعليه، تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 بموجب اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كهيئة مؤقتة مدتها خمس سنوات، بتاريخ 12 أكتوبر 1993، قرر المجلس المركزي الفلسطيني المنعقد في تونس اعتبار السلطة الفلسطينية امتداداً للمنظمة في الداخل، وأن المنظمة هي المرجعية السياسية والتنظيمية للسلطة (أيوب، 2006). علما أن هناك فصائل داخل إطار منظمة التحرير عارضت ذلك، إلى جانب حركتي حماس والجهاد، وعليه لم تكترث القيادة السياسية الفلسطينية لهذه المواقف وذهبت نحو طرق التسوية.

فاتفاقية أوسلو شكلت منعطفا حادا بتاريخ القضية الفلسطينية، وأثارت جدلاً عميقا داخل الأوساط الفلسطينية حول مخاطرها ومضارها على الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة، ومدى جديتها لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى، اعتبرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، أنها إنجازٌ تاريخي عظيم، وتشكل أرضية صلبة وصالحة لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، بينما أدانته ونددت به فصائل وقوى وطنية وإسلامية، حيث رأت به اتفاقاً مذلاً ومجحفاً بالحقوق التاريخية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتنازلاً عن الثوابت والمبادئ الفلسطينية التي حكمت طوال الوقت إجماع الفلسطينيين وفصائله الوطنية والإسلامية حول هذه القضية وطرق حلها، وعلى الرغم من أن أهدافها المعلنة والمتفق عليها تؤكد على ضرورة التوصل لحل سلمي دائم للصراع مبني على قرارات الشرعية الدولية 242 و 338، خلال فترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، أي حتى أيار 1999، إلا أنها لم تحل القضايا الرئيسة ليومنا هذا، كقضية الحدود واللاجئين والقدس والاستيطان والانسحاب من الأراضي المحتلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، والتي شكلت سبباً جوهريا للصراع العربي الإسرائيلي (عثمان، 2007، ص1117).

وكذلك، فالواقعية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ومحطتي مدريد وأوسلو، لم تُفضيا إلا إلى بناء سلطة فلسطينية تقود كياناً سياسياً بالمنطقة، وليس دولة مستقلة وذات سيادة بجانب إسرائيل، وعليه، إذا كانت المقاومة المسلحة منذ عام 1965 لم تحقق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير، فخيار المفاوضات المباشرة وعملية التسوية السياسية برمتها منذ أن بدأت عام 1991، وما تبعها من توقيع اتفاقيات وبروتوكولات بين الطرفين، لغاية وقف المفاوضات المباشرة بين الجانبين عام 2014 بسبب رفض إسرائيل وقف الاستيطان و قبول حدود 1967 أساساً للتفاوض والإفراج عن المعتقلين القدماء، لم تتمكن من إنجاز الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني بعد، وبذلك أصبح لا بد من استشراف البدائل والخيارات المطروحة على الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية لاحقاً لتحقيق أهدافه السياسية التي لم تتحقق، بعد أن تنكر لها الراعي والشريك للعملية السلمية (الصمادي، 2008).

وفيما يتعلق بالموقف الصيني، فقد دعمت ورحبت الصين بالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ودعت وبكل قوة وثبات لضرورة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين بعيداً عن

الإجراءات الأحادية، وأعلنت تأييدها لاتفاق إعلان المبادئ بين الطرفين "اتفاق أوسلو" برعاية دولية، ورحبت كذلك بمعاهدة السلام بين إسرائيل والأردن الموقعة في وادي عربة جنوب الأردن في 26 أكتوبر عام 1994، على أثر التقارب الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي (عيادي، 2019). وعليه، جددت بذلك الصين موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، حتى بعد توجه الفلسطينيين نحو خيار التسوية السلمية، وما رافق ذلك من تحديات وعوامل ذاتية وموضوعية ضاغطة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

موقف الصين من الانقسام الداخلي الفلسطيني وانعكاساته على القضية الفلسطينية

لقد فشلت محاولات التمسك بخيار التسوية السياسية والإصرار عليه دون غيره من الخيارات، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وعليه أصبحت الساحة الفلسطينية تعيش أوضاعاً مضطربة وغير مستقرة، والتي ألقت بظلالها على القضية الوطنية والحقوق السياسية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا بعد أن أصبح الخيار التفاوضي خياراً إستراتيجياً للقيادة السياسية الفلسطينية لتحقيق الأهداف السياسية، في ظل عدم وجود إجتماع فلسطيني عليه، إضافة إلى تزايد تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين نتيجة المحسوبية والفساد والفلتان الأمني وغياب القانون، وبفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، تم تعليق عمل المجلس التشريعي بالضفة الغربية، ووضع العراقيل أمام حكومة الوحدة الوطنية برئاسة حركة حماس، ومحاربتها محلياً وإقليمياً ودولياً، فنتج عن ذلك الانقسام الفلسطيني في حزيران عام 2007، المتمثل بالانقسام الحزبي والجغرافي، وبالتالي سيطرة حكومة محلية على الضفة الغربية بقيادة حركة فتح وتيارات علمانية تؤيد الخيار التفاوضي السلمي، وأخرى تسيطر على قطاع غزة بقيادة حركة حماس وقوى إسلامية ويسارية أخرى، والتي تؤيد الخيار المسلح لتحقيق الأهداف السياسية الوطنية (شهيرة، 2021).

والجدير بالذكر أن ذروة الخلافات بين حركتي فتح وحماس قد بدأت منذ تأسيس حركة حماس في أوآخر عام 1987، وخصوصا أنها حملت أيديولوجيا ومشروع مختلف عن حركة فتح، ورفضت الاندماج في إطار منظمة التحرير، وقد كان لتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، والتمسك بالخيار السلمي للتسوية من قبل تيار حركة فتح وحلفائه في المنظمة، وما رافق ذلك من تضييق الخناق على التيار الإسلامي بزعامة حركة حماس من قبل أجهزة السلطة التنفيذية، نتيجة الالتزامات الأمنية مع الطرف الآخر (إسرائيل)، والحلفاء الإقليميين والدوليين، وأيضاً الدوافع والمنطلقات السياسية والاقتصادية لكلا الطرفين، إضافة إلى دور القوى الإقليمية والدولية، وإسرائيل، ساهم بشكل كبير وقوي في تعزيز الانقسام واحتدام الصراع بين الفلسطينيين، وغياب برنامج وطني موحد لتحقيق أهدافهم السياسية (شهيرة، 2021). وعليه، فالفلسطينيون أصبح لديهم عوامل داخلية وصفت بالتحديات أمام تحقيق مشروعهم الوطني سياسياً، ليس فقط في التباين والاختلاف في طريق الوصول للتحرير والعودة وتقرير المصير، وإنما في الرؤية والبرنامج الموحد لبلوغ الهدف، وبذلك فالموقف الفلسطيني يزداد تعقيداً وتغيراً.

فالانقسام الداخلي الفلسطيني أدى لتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، لما يرونه من وجود صراع على السلطة داخل المنظومة السياسية الفلسطينية، وبالتالي عدم الاكتراث بالتوحد في رؤية وبرنامج وطني لتحقيق أهدافهم السياسية، وبذلك أصبحت القضية السياسية هي قضية انقسام وحقوق سياسية أمام المجتمع الدولي، وهذا يفيد إسرائيل في ادعائها أنه لا يوجد شريك وهدف واحد لإنجاح مسار التسوية في الأراضي الفلسطينية، وأيضا زيادة التدخلات الخارجية في القضية الفلسطينية، إذ أصبح الفلسطينيون يستقوون بالجهات الخارجية من أجل الضغط على بعضهما البعض، وما تبع ذلك من توسيع أثر هذا الانقسام على المستوى السياسي والاقتصادي والجغرافي والإجتماعي تجاه الفلسطينيين؛ مما أفقد الكثير من القوى والفصائل الفلسطينية لشرعيتها وقوتها بين الجماهير، وبالتالي سقوط الرهان على مسار التسوية السياسية جماهيريا (أبو رمح والسعد، 2011). وعليه، أصبح الفلسطينيون أمام معضلة الانقسام السياسي والجغرافي والصراع على السلطة، ومعضلة غياب تحقيق وتجسيد مشروعهم الوطني السياسي من جهة أخرى.

في المقابل، فالسياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة في ظل استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني منذ عام 2007، لم تتغير، وأن موقف الصين واضح وثابت تجاه دعم حل القضية الفلسطينية على الرغم من الانقسام، وهذا يظهر جلياً عندما أكدت الصين دعوتها للمجتمع الدولي بضرورة مساعدة الدول التي تشهد أراضيها نزاعات، بما فيها فلسطين والمنطقة العربية؛ بهدف الحفاظ على وحدة الشعب والأرض وبناء القدرة الوطنية، مع التأكيد على الموقف الثابت تجاه القضية الفلسطينية وتحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين رغم التحديات التي يعيشها الفلسطينيين (عيادي، 2019). وعليه، فالموقف الصيني ثابت رغم الصعوبات التي تعيشها القضية الفلسطينية، ولكنّ الفلسطينيين لم يثبتوا على موقف واحد، فالمتغيرات في مسيرتهم الوطنية والسياسية جعلتهم في مأزق لم يحسم بعد، حتى مع الأصدقاء والداعمين لهم.

الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية (2016-2021)

بعد حرب الخليج في مارس عام 1991 خرجت القوات العراقية من الكويت، ومع تزايد حدة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخصوصاً منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى عام 1987، ومع تزايد الآمال لعقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر عام 1991، الذي مهد لاتفاق أوسلو عام 1993 لاحقاً، بادرت الإدارة الأمريكية بالحديث عن النظام الجديد لشرق أوسط جديد. ومع انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو عام 1999 بدون تحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية المسلحة في سبتمبر عام 2000، وعلى إثر هذا الصراع المتجدد بين الطرفين، تم الإعلان عن الرباعية لتحقيق السلام وحل الصراع العربي – الإسرائيلي عام 2002، ممثلة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. وعليه، اعتبرت الولايات المتحدة الراعي لعملية السلام والتسوية السلمية بين العرب والفلسطينيين والإسرائيليين، وعندئذ أصبحت تدافع عن التسوية وحل الدولتين، الذي انتظره الفلسطينيون منذ قرار التقسيم 181 عام 1947 وللآن، ولم يتحقق.

ومع إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية وفوز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب عام 2016، سارع لإعلان دعمه الكامل لإسرائيل والوفاء بما تعهد به في حملته الانتخابية تجاهها، وبذلك طرح خطة "السلام من أجل الازدهار" والتي عرفت لاحقاً "بصفقة القرن". في 6 ديسمبر عام 2017 اعترفت الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وتم نقل السفارة الأمريكية للقدس في 14 مايو عام 2018، بالتزامن مع الذكرى السبعين لما تعتبره إسرائيل إعلان الاستقلال. وعلى أثر ذلك تعالت ردود الفعل الرافضة لذلك فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، وكان من أهمها: ما صرح به الرئيس الفلسطيني محمود عباس قائلاً: إن هذا القرار يمثل إعلاناً بانسحاب الإدارة الأمريكية من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية السلام"، وأضاف: إننا أخذنا قرارا من الإدارة الأمريكية السابقة (إدارة الرئيس السابق باراك أوباما)، بموافقة الولايات المتحدة على أن القدس الشرقية هي العاصمة لدولة فلسطين"، وأضاف أيضاً أن هناك مزيدا من الإجراءات لوقف دعم الأونروا، وبوقف دعم السلطة، باعتبار أن أراضي فلسطين أراض مختلَف عليها وليست محتلة، وهي لمن يستطيع أن يشغلها، أي أن إسرائيل حرة بالتصرف في الأراضي الفلسطينية ما تريد، الأمن لها وكل شيء لها، وإننا موجودون صدفة بهذا البلد، وبذلك لا يوجد لنا حقوق فيها، وأضاف كذلك، أن مصطلح "احتلال" تم شطبه من قاموسها السياسي، وسعيها لإضفاء الشرعية على المستوطنات بأثر رجعي، وأخيراً تحركاتها المناهضة للشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية، في المنظمات والهيئات الدولية، بما فيها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة (وكالة معاً الإخبارية، 2019).

فالسياسة الأمريكية المتعاقبة تجاه الفلسطينيين لم تتغير كلياً، وبقيت الداعمة لإسرائيل وأمنها بكل الوسائل والإمكانيات على حساب الحقوق السياسية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال لا الحصر هنا، ما فعلته الإدارة الأمريكية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67\19 الذي طالب المجتمع الدولي بمنح فلسطين دولة بصفة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة، في 29 نوفمبر عام 2012، حيث صوت المجتمع الدولي لصالح القرار وعلى رأسهم الصين، وعارضته الولايات المتحدة المريكية وإسرائيل بكل قوة (قناة الجزيرة الإخبارية، 2016). وفي شأن آخر متصل، محاولة فلسطين الحصول على العضوية الدائمة في الأمم المتحدة من خلال التصويت في مجلس الأمن الدولي، فقد وافقت الصين ودولتان (فرنسا، روسيا)، دائمة العضوية، وعارضته الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوة واستخدمت الفيتو (قناة الجزيرة الإخبارية، 2016).

وعليه، فسياسة أمريكا لا زالت تتجاهل الحقوق السياسية الفلسطينية مع أنها الراعي لعملية التسوية السياسية منذ عقود، وفي المقابل، لازال الفلسطينيون يراهنون على الراعي لعملية السلام، ومتمسكون به في المراهنة على دور أمريكي جديد لتحقيق الطموحات السياسية للشعب الفلسطيني، وذلك بعد نجاح الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن، الذي تسلم الرئاسة بتاريخ 20 يناير 2021، مع العلم أن إدارته مازالت تتجاهل هذه الحقوق الفلسطينية لتكريسها على أرض الواقع. في المقابل، فالموقف الصيني لا يزال ثابتاً وغير قابل للتصرف تجاه دعم حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفق القانون الدولي، حيث أكدت الصين في أكثر من محفل أن محادثات السلام يجب أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية تجاه فلسطين مقابل

السلام الذي تم الاتفاق عليه، وكذلك تنفيذ كل الاتفاقيات الموقعة بشكل جاد وفعال، وأخيراً التأكيد على دور المجتمع الدولي لمساعدة الأطراف كافة لتحقيق سلام شامل وعادل.

المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية

أصدرت الأمم المتحدة بكافة مؤسساتها ومنظماتها الدولية العديد من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية وبالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، والتي تسعى من خلالها لحل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. في المقابل، لم تستطع المنظومة الدولية تلك تحقيق أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني السياسية وفق ما جاء في القانون الدولي الخاص بها، ليتسنى تطبيقه على أرض الواقع، وذلك بسبب رفض إسرائيل لتطبيق تلك القرارات دون مفاوضات مباشرة معها، مع العلم أن طريق المفاوضات منذ إعلان اتفاق أوسلو عام 1993 لم تلتزم به إسرائيل تماماً، والدليل على ذلك مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة، وعدم التزامهم بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، وبذلك تستخدم إسرائيل المفاوضات كطريق لكسب الوقت من أجل رسم سياستها وتطبيقها على أرض الواقع بما يتماشى مع مصلحتها وأهدافها القومية فقط. الأمر الآخر، مساندة الإدارة الأمريكية المتعاقبة للموقف الإسرائيلي، وتجاهل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني من خلال موقفها الدائم باستخدام الفيتو، على الرغم من وجود إجماع دولي تجاهها، وبالتالي تجاهل الموقف الدولي الأمن والسلم الدوليين والسعي لإضعافه، لأنه لا يتماشى مع سياستها ونفوذها وسياسة حلفائها، وفي مقدمتهم إسرائيل.

وبالحديث عن السياسة الأمريكية في أروقة الأمم المتحدة وبالأخص تجاه إسرائيل والفلسطينيين، نرى أن السياسة الأمريكية منحازة للموقف الإسرائيلي، ومتجاهلة للحقوق السياسية للفلسطينيين، فمثلاً طرح الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما مبادرة في سبتمبر عام 2010، من أجل عودة المفاوضات والمسار السياسي بين الطرفين، وسرعان ما توقفت تلك المفاوضات عام 2014 بسبب رفض إسرائيل وقف الاستيطان والقبول بحدود 67 أساساً للتفاوض، وما تبع ذلك من إجراءات تقوض ما تم الاتفاق عليه، وبذلك لن تفعل الإدارة الأمريكية أي شيء تجاه إسرائيل، وقامت إدارة باراك أوباما آنذاك بإبطال مشروع قرار لفلسطين لإدانة العدوان الإسرائيلي على القدس والمقدسات في 22 سبتمبر عام 2011، ومع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة عام 2016 برئاسة ترامب، ازداد الدعم الأمريكي لإسرائيل بكل الوسائل، وتم تجاهل الحقوق السياسية للفلسطينيين مرة أخرى، وكان من أهمها المساس بالوضع القانوني لمدينة القدس، وهي أحد أهم النقاط الأساسية في المفاوضات والتسوية السياسية بين الطرفين، وكذلك إسقاط كلمة احتلال عن الأراضي المحتلة، وتشريع الاستيطان، وكلها محاور مهمة في الصراع بين الطرفين وفي الاتفاقيات الموقعة، علماً أن تلك الإجراءات الأحادية من قبل الإدراة الأمريكية آنذاك، قد قوبلت بالرفض والإستنكار من قبل المجتمع الدولي، ومع قدوم إدارة بايدن الجديدة عام 2021، لن يتغير الوضع كثيراً، ولازالت الإدارة الأمريكية الجديدة تتجاهل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني في توجهات الأمم المتحدة لحل الصراع، فمثلاً أسقطت الإدارة الأمريكية المتعاقبة أكثر من 43 مشروع قرار لصالح فلسطين خلال العقود الماضية، وكان من أبرزها عام 2022 في سعي فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والتي قوبلت بالفيتو الأمريكي مع

حلفائها، لذلك لم يحصد القرار 9 أصوات من أصل 15 صوتاً في مجلس الأمن الدولي من أجل تمرير المشروع (أحمد، 2022). وعليه، فالإرادة الدولية لاتزال رهينة الموقف الإسرائيلي - الأمريكي في تجاهل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

في المقابل، فإن الموقف الصيني في منطقة الشرق الأوسط وتجاه قضاياه وأهمها القضية الفلسطينية، هو من أجل المساعدة في تعزيز قوة المجتمع الدولي ومؤسساته الدولية لحل الصراعات ومواجهة التحديات المتفاقمة بالطرق السلمية؛ بهدف تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية، ولا تعارض الصين العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إيجاد حلول سلمية لمشكلات المنطقة، وعلى رأسها حل القضية الفلسطينية، لذلك تنادي الصين بمبدأ التعددية الدولية والعمل الجماعي من أجل المنفعة المشتركة، بعيداً عن الإقصاء والأحادية وتعزيز النفوذ، وعليه التزمت الدبلوماسية الصينية بتحقيق التقدم والتناغم البشري، فدعمت ورحبت بالخيار السلمي لحل معظم القضايا، وعلى رأسها حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني السياسية (عيادي، 2019). وعليه، فالموقف الصيني لم يتغير في أروقة المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية في كل الظروف والمستجدات، ودعمت الصين منذ عقود ولتاريخ آخر قرار عام 2022 بهذا الخصوص، مشروع القرار لحصول فلسطين على عضو بالأمم المتحدة دون شرط أو قيد، وصولاً لتحقيق أهدافهم السياسية الفلسطينية وفق القانون الدولي.

ولكن، لم تلتزم إسرائيل المحتلة للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 بالاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين وبرعاية المجتمع الدولي، ولم تُوفِ الولايات المتحدة الأمريكية الراعي للتسوية السياسية بالتزاماتها أمام الطرفين لتحقيق السلام، وفي ظل استمرار سياسة الأحادية والهيمنة وتعزيز النفوذ في المجتمع الدولي من قبل الإدارة الأمريكية، وخصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية على وجه التحديد، يبقى الموقف والدور الصيني الثابت بضرورة السعي لإعادة الاعتبار للمنظومة الدولية وتطبيق قراراتها بحزم تجاه القضية الفلسطينية، بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وصولاً لتحقيق السلام والتنمية العالميين. وعليه، جادل Fisk (2011) أنه وفي عام 1947 صدر قرار التقسيم رقم 181، وتم الالتزام بتقسيم فلسطين التاريخية لدولتين: عربية ويهودية، أعطيت الدولة الفلسطينية العربية 45% وإسرائيل 55% من مساحة فلسطين التاريخية، وبذلك تم شرعنة إسرائيل وتجسيدها على أرض الواقع، ولم يتم قيام الدولة العربية الفلسطينية المستقلة وذات السيادة لليوم. وهذا بسبب سياسة الأحادية للإدارة الأمريكية تجاه حقوق الفلسطينيين، والضرب بعرض الحائط لسياسة الصين ودورها وموقفها الثابت تجاه المنظومة الدولية وحقوق الشعوب وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني، واحترام سيادة الدول وتقرير مصيرها حسب القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

والجدير بالذكر، أن الدولة الفلسطينية حظيت بالإجماع الأممي عام 2012، ولكن رفضت أمريكا وإسرائيل الاعتراف بها، وبناءً على ذلك، فالتكاملية في العملية التفاوضية أو المسار السياسي من قبل إسرائيل وأمريكا غير متوفرة، والدليل إجراءاتهما على أرض الواقع تجاه الحقوق السياسية للفلسطينيين، في المقابل، فالتكاملية فلسطينياً قد تبدو أنها متوفرة، والدليل اعتماد الخيار التفاوضي خيارا إستراتيجيا للتسوية (Hammond, 2013, pp. 20-21). وبذلك، فإن سياسة

بناء الثقة من قبل الفلسطينيين تجاه العملية السياسية قد تبلورت بوضوح الموقف الفلسطيني من الخيار التفاوضي، نتجية تغير الموقف الفلسطيني باتجاه الخيار التفاوضي، وما رافق ذلك من حدوث الانقسام الداخلي الفلسطيني وعدم اتفاق الفلسطينيين على رؤية وبرنامج واحد لتلبية حقوقهم السياسية، والمراهنة على الموقف الأمريكي لحل الصراع، وبالتالي فالواقع أصبح من نتاج السياسة الإسرائيلية – الأمريكية، والذي يزداد سوءاً وتعقيداً على الأرض، ويؤثر على المنظومة الدولية ككل، وعلى الدور والموقف الصيني الداعم للقانون الدولي ومخرجاته بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الخاتمة والنتائج

لقد أظهرت الدراسة أن أثر فاعلية الموقف الصيني تجاه دعم الحقوق السياسية الفلسطينية هو ثابت ومستمر، بحيث يلاحظ أن العلاقات الفلسطينية الصينية في تطور مستمر في كافة القطاعات والمجالات، وأن هناك تطورا في السياسة الخارجية الصينية لدعم القضية الفلسطينية في العديد من المحافل سواء إبان المسيرة الثورية أو العملية السياسية، إلا أن جملة من التحديات لازالت تعيق نجاح هذا الموقف وإمكانية تطبيقه على أرض الواقع وتحقيق أهدافه للمساعدة في حل القضية الفلسطينية. في المقابل، فالقضية الفلسطينية مازالت دون حل، على الرغم من الاهتمام الإقليمي والدولي بتحقيق السلام ودعم مسار التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد تبين أن غياب الوحدة الفلسطينية الداخلية واستمرار الموقف الإسرائيلي – الأمريكي الرافض والمتجاهل لتحقيق الحقوق السياسية الفلسطينية، هي أحد أهم الأسباب التي تحول دون حل القضية الفلسطينية وفق حل سياسي وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة والاتفاقيات الموقعة، وبالتالي تضعف أي جهد صيني دولي يسعى لحل تلك القضية. وبناءً على ذلك، جاءت نتائج الدراسة بما يلي:

- فالموقف الصيني يتصف بالثبات والوضوح تجاه حل القضية الفلسطينية قبل وبعد خيار التسوية السياسية، ولكن الموقف الأمريكي والإسرائيلي في تغير مستمر حيال تجسيد الحقوق السياسية الفلسطينية، وكذلك الموقف الفلسطيني في تغيير أيضا نتيجة استمرار حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني، والمراهنة على الموقف الأمريكي لرعاية عملية السلام.
- ازدياد الاهتمام الصيني بالقضية الفلسطينية بكل فاعلية وثبات، والسعي لإيجاد حل سياسي مبني على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة، وعليه قامت الصين بطرح مبادرة النقاط الأربع لحل الصراع عام 2017 والعديد من الأفكار.
- في المقابل، أظهرت الدراسة أن هناك محددات تتحكم في رسم السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية، وأهمها:
- حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي وغياب الوحدة الوطنية الفلسطينية، عوامل تعيق تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية وبالتالي تؤثر على فاعلية الموقف الصيني الثابت والدبلوماسية الصينية حيال حل القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

- الموقف الإسرائيلي الرافض لتجسيد الحقوق السياسية الفلسطينية وفقاً للقاون الدولي والاتفاقيات الموقعة والإصرار على الإجراءات الأحادية، من شأنه تهديد الأمن والسلم في المنطقة وبالتالي سيشكل ذلك عائقا أمام الجهود الصينية لحل القضية الفلسطينية وتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة.
- الموقف الأمريكي المتجاهل للحقوق السياسية الفلسطينية، من شأنه أن يهدد مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة برمتها، ويعزز النظام الأحادي الهادف لتقوية النفوذ والسيطرة على المنظومة الدولية من قبل أمريكا وحلفاؤها، وهذا سيؤدي حتماً لإضعاف جهود الصين لتعزيز العمل والتعاون المشترك في المنظومة الدولية لإنجاح مبدأ التعددية الدولية لحل القضايا الدولية العالقة وأهمها القضية الفلسطينية.
- الموقف العربي الرسمي مازال غير مجدي تجاه إلزام إسرائيل وأمريكا بحل القضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، وكذلك قبول بعض الدول العربية بإتفاقيات التطبيع مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية، وبالتالي عدم الالتزام بمبادرة السلام العربية التي ربطت موضوع التطبيع بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف. وهذا الموقف من شأنه إضعاف الجهود الصينية الفاعلة والثابتة لحل القضية الفلسطينية أمام المجتمع الدولي.
- غياب الإرادة الدولية الجدية للحفاظ على مبدأ "حل الدولتين" من خلال الإعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة، وخاصة أمام التحديات التي تفرضها السياسة الأمريكية والإسرائيلية على القضية الفلسطينية.

الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: يوجد موافقة.

توافر البيانات والمواد: متوفرة.

مساهمة المؤلفين: المساهمة العلمية من كلا الباحثين وتمت بنجاح.

تضارب المصالح: لا يوجد.

التمويل: لا يوجد.

شكر وتقدير: كل الشكر والتقدير لعمادة البحث العلمي وعميد البحث العلمي ولرئيس وأعضاء هيئة التحرير ولكل العاملين في عمادة البحث العلمي، وكذلك الشكر موصول لمجلة جامعة النجاح للأبحاث - ب (العلوم الإنسانية) ولجامعة النجاح الوطنية بكافة العاملين على هذا الجهد والتميز كمنارة للإبداع لما في ذلك من أهمية لتطور وتقدم البحث العلمي في المجالات كافة، وتنمية ونجاح الأهداف التعليمية والتنموية للمجتمع ومؤسساته التعليمية والمحلية (www.najah.edu).

المراجع العربية

- عزم، أحمد. (ابريل، 2018). *الصين وفلسطين وإسرائيل: بين دعم حق تقرير المصير والمصالح الاقتصادية*، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

https://www.prc.ps/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AD%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A

- عيادي، إسلام. (2019). المنظور الصيني للقضية الفلسطينية: المواقف والأهداف وأليات تعزيز العلاقات ومستقبل العلاقات الثنائية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، نوفمبر 2019. https://democraticac.de/?p=63226

- الحسن، بلال. (2010). *علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي: نهج الإعتدال الذي لم يثمر*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 21 (84)، 7.

https://oldwebsite.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/37803

- أبو رمح، حازم. والسعد، سعد. (2011). *الصراع بين حركتي فتح وحماس وأثره على التسوية السياسية، من وجهة نظر طلبة أقسام العلوم السياسية في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006-2010*. رسالة جامعية، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص1 - 164

https://search.mandumah.com/Record/726613.

- أيوب، حسن. (2006). *أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني – إشكالية العلاقة بين م ت ف والسلطة الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري*. رسالة جامعية، برنامج الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. ص251.

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/prospects_of_democratic_transition_in_palestinian_political_system_dilemmas_of_the_relations_between_the_plo_and_the_pna_as_a_major_factor.pdf

- الصمادي، حمزة. (2008). *تجربة م ت ف السياسية: من المقاومة المسلحة إلى التسوية السياسية (1964-2006)*، رسالة جامعية، برنامج الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. ص20.

https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/833a8698-74eb-49ed-adf3-9333badbcb9b/content

- أبو عمشة، رويد. (2015). التوافق والتباين في مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن (1979-2013)، *سياسات عربية*، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، عدد (15)، 81.

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Pages/IssueHome.aspx

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Documents/Siyassat15-2015_Issue.pdf

- شهيرة، ريغي. (2021). *الانقسام الفلسطيني الداخلي وانعكاساته على القضية الفلسطينية، 1960-2007*، رسالة جامعية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص5-9.

http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/30016

- أحمد، فتحي. (2022). *فيتو أمريكي أكيد ضد فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة*، مقال نشر بتاريخ 14 سبتمبر 2022.

https://www.alquds.com/ar/posts/0eefea68-b5cc-495d-9735-cf84750c9002

- قناة الجزيرة الإخبارية (2016). *28 عام على إعلان قيام دولة فلسطين*، تقرير نشر بتاريخ 15 نوفمبر 2016.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/15/%D8%A8%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%84

– مسلم، سامي. (2012). تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، *مجلة قضايا إسرائيلية*، دراسة بحثية، (12) 48، 44.

https://www.madarcenter.org/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7

– سياسة الصين الخارجية: المناهج والتعددية، وثيقة سياسية صادرة عن جامعة شنغهاي للدرسات الدولية، 30 يونيو 2019. _http://en.shisu.edu.cn

– سياسة الصين تجاه الدول العربية، وثيقة سياسية صادرة عن الحكومة الصينية، 20 يناير 2016.

http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0114/c31664-9003499.html

– عثمان، عثمان. (2007). *مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة*، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب (العلوم الإنسانية)، 21 (4). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. 1117.

https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/future-palestinian-question-between-political-negotiations-and-armed-resistance.pdf

– محمد عبد الغني (2012). موقف الصين الشعبية من القضية الفلسطينية 1949-1967، المؤتمر الدولي الرابع حول العلاقات العربية الصينية التاريخ والحضارة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، الاسماعيلية، مصر.

https://search.mandumah.com/Record/351747

– الهليس، محمد. (2015). *العلاقات الصينية الفلسطينية (1949-2013)*، سلسلة أوراق بحثية (7)، من منشورات مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، نوفمبر 2015.

http://library.mas.ps/records/index/1/22469

– شفيق، منير. (1997). القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، (8) 30، 92-113.

https://search.emarefa.net/detail/BIM-190881

– وكالة معاً الإخبارية. (2019). أبو مازن: ترامب نقض اتفاقنا مع سلفه بشأن القدس"، خبر نشر بتاريخ 9 أيلول 2019. https://www.maannews.net/news/994486.html

References (Arabic & English)

- Azm, Ahmed. (2018). *China, Palestine and Israel: Between Support for the Right to Self-Determination and Economic Interests*. Research Center, Palestine Liberation Organization, Ramallah - Palestine, April 2018.

  https://www.prc.ps/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AD%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A

- Al Jazeera News Channel (2016). *28 years since the declaration of the establishment of the State of Palestine*, a report published on November 15, 2016.

  https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/15/%D8%A8%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%84

- Al-Hassan, Bilal. (2010). *Road signs in the Palestinian-Israeli negotiation: the approach of moderation that did not bear fruit*, Institute for Palestine Studies, 21(84), 7.

  https://oldwebsite.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/37803

- China pushes four-point Israeli-Palestinian peace plan, The Times of Israel, August 1, 2017. https://www.timesofisrael.com/china-pushes-four-point-israeli-palestinian-peace-plan/

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (الإنسانية) المجلد 38(4)2024 ـــ 768 "فاعلية الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية"

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (الإنسانية) المجلد 38(4)2024 ـــ 768 "فاعلية الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية"

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (الإنسانية) المجلد 38(4)2024 ـــ 768 "فاعلية الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية"

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (الإنسانية) المجلد 38(4)2024 ـــ 768 "فاعلية الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية"

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (الإنسانية) المجلد 38(4)2024 ـــ 768 "فاعلية الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية"

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (الإنسانية) المجلد 38(4)2024 ـــ 768 "فاعلية الموقف الصيني تجاه تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية"

- China's Policy towards Arab Countries, a policy document issued by the Chinese government on January 20, 2016.

  http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0114/c31664-9003499.html

- China's Foreign Policy: Approaches and Pluralism, a policy document issued by Shanghai University of International Studies on June 30, 2019. http://en.shisu.edu.cn

- Ayoub, Hassan. (2006). *Prospects for Democratic Transformation in the Palestinian Political System - The Problematic Relationship between the PLO and the Palestinian Authority (1993-2003) as a Pivotal Factor*, University Thesis, Master's Program in Planning and Political Development, College of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine. p. 251.

  https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/prospects_of_democratic_transition_in_palestinian_political_system_dilemmas_of_the_relations_between_the_plo_and_the_pna_as_a_major_factor.pdf

- Al-Smadi, Hamza (2008). The PLO's Political Experience: From Armed Resistance to a Political Settlement (1964-2006). University thesis, College of Graduate Studies, Master's Program in Planning and Political Development, An-Najah National University, Nablus, Palestine. p. 20.

  https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/833a8698-74eb-49ed-adf3-9333badbcb9b/content

- Abu Rumah, Hazem. & Al-Saad, Saad. (2011). The conflict between Fatah and Hamas movements and its impact on the political settlement, from the point of view of students of political science departments in the universities of the West Bank and Gaza Strip, 2006-2010, University thesis, Department of Political Science, College of Arts and Sciences, Middle East University, pp. 1-164.

  https://search.mandumah.com/Record/726613

- Ayadi, Islam. (2019). *The Chinese Perspective on the Palestinian Issue: Positions, Goals, and Mechanisms for Strengthening Relations and the Future of Bilateral Relations*, Arab Democratic Center for Political and Economic Strategic Studies, November 2019.

  https://democraticac.de/?p=63226

- Ahmed, Fathi. (2022). *A definite American veto against Palestine as a full member of the United Nations*, an article published on September 14, 2022.

  https://www.alquds.com/ar/posts/0eefea68-b5cc-495d-9735-cf84750c9002

- Jeremy R Hammond (2013). *The role of the UN in creating the Israeli-Palestinian Conflict*, Washington Report on Middle East Affairs, special report, 32 (6), 20-21.

  https://www.wrmea.org/013-august/the-role-of-the-u.n.-in-creating-the-israeli-palestinian-conflict.html

- Othman, Othman. (2007). The Future of the Palestinian Case between Political Negotiations and Armed Resistance, An-Najah University Journal for Research (Human Sciences), 21 (4), An-Najah National University Nablus, Palestine. 1117.

  https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/future-palestinian-question-between-political-negotiations-and-armed-resistance.pdf

- Fisk, Robert. (2011). Why the Middle East will never be the same again: The Palestinians will not achieve statehood, but they will consign the ‘the peace process’ to history, *the Independent News and Media*, Sep 20, 2011.

  https://www.independent.co.uk/voices/commentators/fisk/robert-fisk-why-the-middle-east-will-never-be-the-same-again-2357514.html

- Abu Amsha, Ruwaid. (2015). Compatibility and divergence in the positions of the five permanent members towards the Palestinian cause in the Security Council (1979-2013), Arab Politics. *a peer-reviewed periodical concerned with political science, international relations and public policies*, Vol15, July 2015, 81.

  https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Pages/IssueHome.aspx

  https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Documents/Siyassat15-2015_Issue.pdf

- Reggae, Shahera. (2021). *The internal Palestinian division and its repercussions on the Palestinian cause, 1960-2007*. Thesis, Department of History, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mohamed Boudiaf, M'sila, pp. 5-9.

  http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/30016

- Muslim, Sami. (2012). The Development of Chinese-Israeli Relations, the Palestinian Center for Israeli Studies "Madar" - *Journal of Israeli* Issues, Research Study, 12 (48), 44.

  https://www.madarcenter.org/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7

- Ma'an News Agency. (2019). Abu Mazen: Trump broke our agreement with his predecessor regarding Jerusalem," a news item published on September 9, 2019.

  https://www.maannews.net/news/994486.html

- Abdel-Ghany, Mohamed. (2012). *China's People's Position on the Palestinian Issue 1949-1967*, Fourth International Conference on Arab-Chinese Relations, History and Civilization, Faculty of Arts and Humanities - Suez Canal University, Ismailia, Egypt.

  https://search.mandumah.com/Record/351747

- Al-Halis, Muhammad. (2015). Sino-Palestinian Relations (1949-2013), Research Papers Series (7), published by the Research Center -

Palestine Liberation Organization, Palestine Economic Policy Research Institute "MAS", November 2015.

http://library.mas.ps/records/index/1/22469

– Shafiq, Mounir. (1997). The Palestinian issue between the military solution and the political solution, *Journal of Palestinian Studies*, 8 (30), 92-113. https://search.emarefa.net/detail/BIM-190881.